مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع -جامعة جيجل ISSN: 2661-7331
المجلد: 04 العدد: 02 (جوان 2021) -رقم العدد التسلسلي 11 . ص – ص:10- 24 EISSN : 3769-2773

التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية في الجزائر ودوره في التنمية الريفية

Social and economic empowerment of rural women in Algeria and its role in rural development

راشدي خضرة [*1]
[1] جامعة وهران2 (الجزائر)، kha-dra@hotmail.fr
Rachedi Khadra [1*]
[1] Unversité of Oran2 (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2021/07/26 تاريخ القبول:2021/08/09 تاريخ النشر:2021/08/30

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع المرأة الريفية في الجزائر من خلال تمكينها اجتماعيا (خاصة التعليم والصحة) واقتصاديا عن طريق مدى مساهمتها في النشاط الاقتصادي وأثر ذلك على التنمية الريفية. وقد تبين أن الجزائر من خلال الحكومة والهيئات المختصة للنهوض بالمرأة الريفية. قد بذلت جهودا كبيرة في تحسين وضع المرأة الريفية وادماجها اجتماعيا واقتصاديا.

واعتمادا على المدخل الايكولوجي والمنهج الوصفي باستغلال أحدث البيانات الإحصائية أهمها اخر مسح عنقودي متعدد المؤشرات 2019 والذي شمل حوالي 34 ألف سيدة في العمر 15 سنة فأكثر ممن يقمن في المناطق الريفية، وفي حدود المعطيات المتوفرة، تبين أن الكثير من المؤشرات الدالة على تمكين المرأة الريفية قد تحسنت كثيرا حيث ارتفعت مستوياتها التعليمية كثيرا ، تراجع الزواج والانجاب المبكر و أصبحت اكثر ولوجا للخدمات الصحية و لكن تبقى مشاركتها الاقتصادية غير فعالة رغم دورها غير الرسمي في الكثير من النشاطات الاقتصادية المساهمة في تحسين دخل اسرتها.

الكلمات المفتاحية: المرأة الريفية؛ التنمية الريفية؛ التمكين الاجتماعي؛ التمكين الاقتصادي.

Abstract:

The objective of this research is to show the situation of rural women in Algeria through their social emancipation (especially education and health) and economic through their contribution to economic activity and its impact on rural development. The government and women's organizations have made great efforts to improve the situation of rural women and their social and economic integration

Depending on the ecological input and the descriptive approach, and using the latest statistical data, the most important of which is the latest Multi-indicator Cluster Survey 2019, which included some 34,000 women aged 15 and over who live in rural areas, and within available data, many indicators of the empowerment of rural women have been shown to have improved considerably, as their educational levels have risen significantly. Marriage and early reproduction have declined and become more accessible to health services, but their economic participation remains ineffective despite their informal role in many economic activities contributing to the improvement of their family's income.

Keywords: Rural women; rural development; social empowerment; Economic empowermen

---

* راشدي خضرة.

1- مقدمة:

. تحظى قضية تمكين المرأة باهتمام دولي ومحلي كبير منذ التسعينيات، ايمانا بضرورة استثمار الطاقات البشرية واستغلالها في التنمية عن طريق النهوض بالمرأة وتفعيل دورها اجتماعيا واقتصاديا فقد اكدت التجارب الحديثة، أن التنمية الناجحة تتطلب ادماج كل فئات المجتمع دون تمييز ولا تستثني المرأة من ذلك بسبب أن كل اهداف التنمية وسبلها تتقاطع بشكل مباشر أو غير مباشرة بالمرأة ومكانتها في مجتمعها. وتتمتع المرأة الجزائرية بمكانة خاصة، رغم ما يسجل من فوارق حسب الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، فلها من الحقوق ما مكنها من ولوج كل مجالات الحياة بدون اقصاء أو تمييز بفضل نية الحكومة في تحسين وضعها عن طريق تكليف هيئات وتخصيص برامج مكلفة بذلك.

والاهتمام الخاص بالمرأة عامة والمرأة الريفية خاصة، يعود لاعتبارها فرد أساسي في تسريع عجلة التنمية الريفية كأحد عناصر التنمية الوطنية الشاملة. وتهدف التنمية الريفية إلى الاهتمام بالمناطق الريفية ومحاولة تحقيق متطلبات العيش الكريم لسكانها واشباع حاجاتها من التعليم والعمل والسكن والصحة والرفاهية. وهي لا تهتم فقط بالمجتمع الريفي من هذا الجانب ولكن، وفي إطار متكامل، تشمل التنمية الزراعية والفلاحية والتي تعتبر من أهم مميزات النشاطات الريفية. ورغم الجهود المبذولة والتي لا يمكن انكارها، تبقى الكثير من هذه المناطق حسب المعطيات المتوفرة تعاني تفاوتا كبيرا في التنمية.

وعلى اعتبار أن المرأة الريفية عنصرا فاعلا في هذه التنمية ولا يمكن ان تكون بمعزل عنها، أعطت برامج وتقارير التنمية العالمية أهمية قصوى للمرأة الريفية حيث ' يمثل تمكين النساء والفتيات الريفيات جزء من الحل لبعض أخطر التحديات التي يواجهها العالم اليوم: الامن الغذائي والحد من الفقر والتنمية المستدامة. فالاعتماد عليهن امر بالغ الأهمية لتامين معدلات أعلى للنمو الزراعي وتعزيز الامن الغذائي والحد من توارث الفقر من جيل إلى جيل وإدارة الأراضي والموارد الريفية بطرقة مستدامة'(الأمم المتحدة،2011، ص.10)

وقد اثبتت التجارب الحديثة خاصة بعد تفشي وباء كوفيد-19 وتضرر المناطق الريفية بشكل كبير بسبب العزلة التي عمقها الوباء معمقا معاناة خاصة الريفيات وتفاقم مشاكلهن في الحصول على الخدمات الضرورية وزيادة عبء الرعاية فقد كان شعار اليوم الدولي للمرأة الريفية لعام 2020 هو 'بناء قدرة المرأة الريفية على الصمود في اعقاب جائحة كوفيد-19' " للتعريف بكفاح النساء الريفيات وباحتياجاتهن وبدورهن المهم والرئيسي في مجتمعاتنا" حسب منظمة الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، سنعالج إشكالية دور المرأة الريفية في التنمية باستعراض أولا المجهودات التي تبذلها الحكومة والهيئات المختصة للنهوض بالمرأة الريفية. وثانيا، التقدم المحرز في أهم المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتمكينها اجتماعيا واقتصاديا كأدلة عن التنمية الريفية.

بالإجابة على التساؤلات التالية:

-ماهي الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية من أجل تمكين المرأة الريفية؟

-ما هو واقع تمكين المرأة الريفية اجتماعيا واقتصاديا؟

-ما هي معوقات تمكين المرأة الريفية في الجزائر؟

2.1.أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من نقطتين أساسيتين: أولا أهمية الدور الذي تلعبه المرأة الريفية في التنمية عن طريق ما تحققه من استدامة لأسرها ومجتمعها وثانيا الاهتمام الذي اوليه الهيئات الرسمية والدولية لهذا الدور بسبب طبيعة النشاطات التي تمارسها المرأة الريفية المرتبطة كثيرا بالأمن الغذائي خاصة.

3.1.أهداف البحث: تتمثل أهمية هذا البحث في:

-ابراز المجهودات التي تبذل من اجل النهوض بالمرأة الريفية وتمكينها اجتماعيا واقتصاديا لتفعيل دورها في التنمية الريفية.

-التعرف على واقع المرأة الريفية من خلال ابراز أهم مؤشرات تمكينها اجتماعيا واقتصاديا.

-استنتاج المعوقات والصعوبات التي تحد من تمكين المرأة الريفية.

4.1.منهج الدراسة: انتهجت هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة كما هي في الواقع، بالاعتماد على المقاربة الكمية من خلال مجموعة من المعطيات الإحصائية الحديثة أهمها معطيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2019. كما تبنت الاتجاه الديموغرافي حيث قمنا باستعراض أهم المؤشرات الديموغرافية المرتبطة بالمرأة الريفية كدليل على التنمية الريفية، والاتجاه الايكولوجي حيث يكون ' في ضوء دراسة السكان وبخاصة في علاقاتهم بالتنظيم الاقتصادي، ومناشطهم في الحياة الجمعية... ودراستها من زاوية الزمان والمكان'(قباري،1985، ص.10) ويتجلى ذلك في طبيعة الريف التي تؤثر على سلوك المرأة الريفية وتفاعلها الاجتماعي والاقتصادي في البيئة الريفية.

5.1.المفاهيم الإجرائية للبحث

المرأة الريفية: هي المرأة التي تسكن الريف، والريف منطقة تتميز بحجم سكاني محدود متمركز أو متشتت، حيث يمارس السكان نشاطات مرتبطة بالزراعة والفلاحة والحرف وتتميز بخصائص اجتماعية وثقافية معينة.

التنمية الريفية: هي عملية تحسين الفرص والرفاه للسكان الريفيين، وهي عملية تغير تطرأ على خصائص المجتمعات الريفية، بالإضافة إلى التنمية الزراعية، فإنها تنطوي على التنمية البشرية وعلى أهداف اجتماعية وبيئية'(الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،2016، ص.17) وتهدف التنمية الريفية إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان الريف لرفع مستواهم المعيشي والقضاء على الفقر وفك العزلة ومساعدتهم على تثبيتهم في مجتمعاتهم للحد من الهجرة والنزوح الريفي.

تمكين المرأة: هو"تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها – فرديا وجماعيا- واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علاقات القوة في حياتها؛ فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل'(الاسكوا، 2001،ص.10) ويكون **التمكين اجتماعيا** عن طريق تحسين وضع المرأة في مجال التعليم والصحة و الصحة الإنجابية وظروف السكن ومتطلباته والحد من العنف وتكريس الحقوق، أما **التمكين الاقتصادي** فهو تفعيل مشاركتها في مختلف النشاطات الاقتصادية وامدادها بالوسائل والتقنيات الكفيلة بذلك كالتكوين والقروض والائتمان وتوفير الأمان وإزالة العقبات التي تحد دون مشاركتها في التنمية.

2.الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات الاكاديمية والتقارير الوطنية التنمية الريفية والمرأة الريفية وقد قمنا فيما يلي بالإشارة على تلك التي جمعت بينهما واهم هذه الدراسات:

-دراسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1999) والتي تناولت بكثير من التفصيل واقع المرأة الريفية في الوطن العربي وأهم المشاريع والمعوقات مشاركتها في التنمية استنادا على تجارب عدد من الدول العربية ومن بين ما خلصت إليه هذه الدراسة هو وجود الكثير من المعوقات التي تحول دون تفعيل المرأة العربية الريفية في التنمية أهمها:

-الافتقار للقوى الاقتصادية والسياسية والقانونية

-عدم تكافؤ المرأة الريفية مع الرجل من حيث فرص الحصول على المزارد الإنتاجية الضرورية

-عدم توفر الحد الأدنى من إمكانيات الحصول على الخدمات الاجتماعية

-تفشي الامية

-دراسة المركز الوطني لدراسات وتحاليل السكان والتنمية (2001) وشمل 5519 امرأة من ريف ولايتي الجلفة والاغواط (تنتميان إلى الهضاب العليا الشرقية القريبة من الصحراء). وكانت تهدف إلى معرفة الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية في هاتين المنطقتين. ومن بين نتائجها: 94% من العينة بدون مستوى تعليمي، ومتوسط عمرهن عند الزواج وصل إلى 14 سنة، و15.8 % من المبحوثات لديهن مصادر دخل أهمها الفلاحة والرعي والحرف.

-دراسة زيتون (2003) والتي شملت عينة من 8000 امرأة ريفية وكان من نتائج البحث المرتبطة بدراستنا أن امية النساء متفشية كثيرا في الريف حيث وصلت إلى 42.48%. وبالنسبة للنشاطات الاقتصادية، وجدت الدراسة أن 58% من المبحوثات ينشطن في المجال الغذائي التقليدي، و16.6% منهن في النسيج و10.5% في نشاطات أخرى كتربية الحيوانات والرعي والفخار كما تشارك النساء في كل النشاطات التي تخص اقتصاد الاسرة. كما وجدت هذه الدراسة أنه من بين الصعوبات التي تعيشها المرأة الريفية هو صعوبة التنقل والحصول على المياه النقية والولوج على الخدمات الصحية في المجال الاجتماعي، أما في المجال الاقتصادي فهناك صعوبات في الحصول على التمويل وتسويق منتوجاتهن (Zitoune,2011).

-دراسة تمار وطالبي (2011) والتي كانت تهدف إلى تسليط الضوء على التنمية الريفية المستديمة وواقع المرأة في ظل برامج التنمية الريفية وشملت عينة من 287 اسرة من ريف ولاية المسيلة وخلصت إلى أن نسبة الامية لازالت مرتفعة عند الريفيات بالإضافة إلى ارتفاع الفقر والبطالة وضعف مشاركة المرأة الريفية في التنمية.

-دراسة بلحاج (2011) والتي كنت تهدف إلى دراسة مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي، شملت 100 امرأة في ريف ولاية تلمسان، وخلصت إلى وجود مساهمة للمرأة الريفية في التنمية الاجتماعية عن طريق تربية وتعليم الأطفال ورعاية اسرتها والاهتمام بشؤون منزلها، وفي التنمية الاقتصادية عن طريق الصناعات التقليدية واليدوية والغذائية وتربية الحيوانات والرعي وتوفير السلع الاستعمالية والاستهلاكية وتوفير عمل يضمن لها دخل فردي لتحسين مستواها المعيشي.

3.جهود الدولة الجزائرية من اجل تمكين المرأة الريفية اجتماعيا واقتصاديا:

كان الريف الجزائري مهد الثورة التحريرية يمدها بالرجال والمؤونة، فاكتسب سكانه وعيا كبيرا جعله أكثر قابلية للتحولات التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال حيث 'في بداية الاستعمار تعرض إلى العزل والطرد على الأماكن القاحلة، وبعد الاستقلال تعرض إلى نقيض ذلك، إذ شهد الريف تنظيمات جديدة لنفس الأرض التي انتزعت منه والتي كانت تطبق الأساليب الحديثة في الميكنة والفكر الغربي، بجانب قطاع أهلي تقليدي متخلف'(ستهم،1981). فقد غادر المعمرون الأراضي والمستثمرات الفلاحية، ووجد الريفيون أنفسهم أمام تنظيم فلاحي يعتمد على التسيير الذاتي بخبرات وإمكانات ضعيفة مما عقد حياتهم أكر وأجبرهم إلى النزوح بأعداد كبيرة نحو المدن. وفي خضم هذا، بدأت القوانين من اجل أعادة تنظيم الريف عن طريق الثورة الزراعية (1972) التي كانت تهدف إلى تأميم الأراضي وانشاء قرى للفلاحين من أجل تحديث الريف وتنميته، ولكن هذا لم يمنع من وقف النزوح الريفي بسبب نقص التنمية في الريف. ثم استمر الاهتمام بالريف في إطار برامج ومشاريع تدخل معظمها في اطار تطوير الإنتاج الزراعي والفلاحي و التنمية الاجتماعية وكان للمرأة الريفية حظ وافر من هذا الاهتمام.

وهكذا بذلت الدولة الجزائرية جهودا كبيرة للنهوض بالمرأة الريفية وادماجها في سياق التنمية الشاملة حيث التزمت بالكثير من بنود وتوصيات الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية التي عنيت عموما بالمرأة والمرأة

الريفية بالأخص واستجابة للمعطيات الراهنة وايمانا منها أنها فاعل لا يمكن اغفال دوره في التنمية. فسعت منذ الاستقلال إلى تبني سياسات اجتماعية واقتصادية لتمكينها ودعمها وزيادة وعيها بقضاياها التنموية وتحسيسها بأهميتها في ذلك. وسنحاول سرد بعض هذه المجهودات في اطارها الرسمي مع التأكيد على أن للنشاط الجمعوي هو الاخر دور كبير في الاهتمام بالمرأة الريفية. ومن هذه المجهودات:

-**برنامج دعم الصناعة التقليدية بالوسط الريفي**: وتشرف عليه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية من اجل دعم وترقية الصناعة التقليدية في الريف وانطلق منذ2003 ومن أهم أهدافه: دعم عمل المرأة المنزلي، ودعم الحرف المهددة بالزوال وخلق مناصب الشغل في الارياف حيث استفاد من هذا البرنامج 64.96 % من الاناث سنة 2003 و72.3% سنة 2004.

-**الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية** وتقوم بتنفيذها الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية منذ 1998كمرحلة أولى و2002 كمرحلة ثانية وتخص الاسر الريفية في المناطق المعزولة والمهمشة ومن أهدافها ادماج المرأة الريفية وترقية دورها الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تثمين عملها وتحسين مداخيلها وظروفها المعيشية حيث استفادت مجموعة من الريفيات من استصلاح الأراضي وعقارات فلاحية.

- وكان من أهداف **البرنامج الخماسي 2004-2009**، تنمية عمل المرأة الريفية في المجال الزراعي والنشاطات الحرفية.

-**الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب** والتي انشات سنة 1996 وتابعة حاليا لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وتخص فئة الشباب الذين لا يشغلون مناصب مأجورة في العمر 19-40 سنة ومنها الشابات الريفيات.

- **مشاريع في إطار التعاون الدولي** كمشروع *'ادماج المرأة في التنمية* 'الذي كان سنة 1998 بالشراكة مع منظمة الزراعة والأغذية والذي كان هدفه الرئيسي الاخذ بعين الاعتبار المرأة الريفية في سياسة وبرامج التنمية الريفية.

برنامج التجديد الريفي(2014-2009، 2019-2015) والذي كان يهدف إلى دعم المشاريع الجوارية في المناطق الريفية و الاهتمام بالاستثمار في الأنشطة الفلاحية والخدماتية والصناعات التقليدية.

كما تم تنصيب لجنة وطنية تراسها وزيرة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة هدفها التكفل بانشغالات المرأة الريفية وتحسين ظروفها عن طريق:

-التوعية والتحسيس والاعلام، والصحة، والتعليم، والادماج في الحياة المهنية والاقتصادية والاستفادة من مختلف التراتيب وخلق مؤسسات والتكفل بالنساء ضحايا العنف، وترقية السكن الريفي، والتكنولوجيا الحديثة، وتعزيز القدرات والتكوين من خلال برامج محو الامية، والمرافقة لصياغة وتجسيد المشاريع التنموية، وترويج وتسويق المنتوج المحلي للمرأة الريفية (وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة،2017).

-**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**: حيث خصصت وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة مبالغ مالية معتبرة لترقية نشاطات المرأة الريفية سنة 2018 غطى حوالي 15 ألف قرض مصغر سمح بخلق 22 ألف منصب شغل. وفي سنة 2020 تم تخصيص 64% من اعتمادات التمويل لفائدة النساء منها 32% للنساء الريفيات وزعت كالتالي: 12.56% لقطاع الزراعة، و42.59% للمشاريع الصغيرة، 35.08% لمجال الحرف والباقي للخدمات (الإذاعة الجزائرية،2020).

وفي إطار ورقة الطريق المتعلقة بالتنمية الفلاحية والريفية المدرجة في مخطط عمل الحكومة 2020-2024، تم تخصيص مكانة هامة للمرأة الريفية من اجل التعبير عن امكانياتها وقدرتها على خلق الثروة وولوج عالم المقاولاتية سيما في القطاع الفلاحي حيث استفادت 17 ألف امرأة و200 مرشدة فلاحية من دورات التكوين والتدريب (التلفزيون الجزائري،2020).

ومن المشاريع النموذجية التي اهتمت بالمرأة الريفية وسعت إلى ادماجها وحققت نتائج طموحة نجد مثلا المشروع النموذجي للتنمية الفلاحية الجبلية لحوض منحدر ولد الصفصاف (ولايتي سكيكدة وقسنطينة في الشرق)، ومشروع التنمية الريفية لولاية المسيلة (الهضاب الشرقية)، ومشروع العمل الريفي في منطقة وسط غرب الجزائر (ضم 6 ولايات) وكانت في مجملها تهدف إلى تقوية القدرات المحلية وفك العزلة ودعم البرامج التنموية المحلية.

ولكن ما يمكن ان نلاحظه أن نسبة الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي ومحاربة الفقر والتهميش تظل قليلة وتقل أكثر في حالة البرامج الموجهة لخلق الثروة ومناصب العمل الدائمة.

وعليه يمكن اختصار هذه الجهود في مجموعة من التدابير والسياسات المتمثلة في:

- برامج محو الامية وتعزيز التكوين المهني الذي يوائم البيئة الريفية
- برامج خاصة بها أو مدمجة في إطار برامج شاملة من اجل ادماجها واقتصاديا عن طريق المشاريع والقروض والمساعدات.
- تفعيل القوانين من أجل حمايتها وتحسين فرص عملها ونشاطاتها.

4.التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية

لا يعد تمكين المرأة الريفية مكسبا فرديا لها ولرفاهيتها فقط، وانما هو مكسب لرفاه اسرتها ومجتمعها. ولا يمكن انكار ما تتمتع به المرأة الريفية من قدرة على استدامة الحياة الريفية، فعالميان تشير الاحصائيات أن النساء يساهمن بنسبة غالبة في توفير الاغدية والكثير من ضروريات العيش لأسرهن. بحيث اشرت منظمة الأمم المتحدة إلى أن الحيازات الصغيرة التي تملكها النساء توفر ما يقرب من 80% من الأغذية في اسيا وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتدعم سبل العيش لحوالي 2.5 مليار شخص ... ولو اتيحت للمرأة الريفية نفس فرص الرجال في اكتساب الأصول الزراعية والحصول على الخدمات التعليمية والقدرة على دخول الأسواق لامكن زيادة الإنتاج الزراعي وتقليل عدد الجياع بمقدر 100 على 150 مليون شخص (الأمم المتحدة،2020).

وحسب منظمة الزراعة والأغذية فقد توصلت دراسة مقارنة للدول النامية بين سنتي 1970 و1995 إلى أن تعليم المرأة ساهم في خفض الجوع بنسبة 43%، وساهم في الحد من الجوع وزيادة توافر الغذاء بـ 26% وتحسن البيئة بـ 19%. كما يعزى 12% من تقليل الفقر إلى زيادة العمر المتوقع للمرأة وبالتالي تعزى 55% من المكاسب التي تم تحقيقها في مجال الامن الغذائي إلى تحسن وضع المرأة.

وغالبا ما تتحمل الريفيات أعباء إضافية بسبب هجرة الرجال والفقر وتقلبات المناخ وصعوبة الاعمال الزراعية التي تمارسنها في ظروف غير امنة وبإمكانيات بدائية تتطلب جهدا ووقتا كبيرين مما يبعدها أكثر عن تطوير ذاتها وينقص من فرص حصولها على تعليم مناسب ويحد من وصولها إلى الطرق الحديثة الضرورية لتحسين وضعها والحصول على حقوقها، فتظل رهينة هذه الظروف التي تتحكم فيها الممارسات والتقاليد السائدة في مجتمعاتها.

وبالنظر إلى المجهودات التي تبذلها الجزائر، فإنه لا يمكن انكار ما أصبحت عليه المرأة الريفية حيث تراجعت الامية وارتفع مستواها التعليمي وتحسنت الكثير من المؤشرات المرتبطة بها.

1.4. التمكين الاجتماعي

' الاسرة الريفية تقليدية في حياتها من حيث البناء والسلطة والزواج والانجاب والوظائف كالتربية والضبط الاجتماعي والدفء العاطفي لأفرادها، كما تتركز السلطة في الريف على القيم والعادات والتقاليد'(السويدي، ،ص.89). واجتماعيا تعاني المرأة الريفية من مشكلات اجتماعية مرتبطة بالتعليم والصحة والزواج المبكر وارتفاع الخصوبة.

-التعليم

يعد التعليم من أكثر مجالات تمكين المرأة اجتماعيا لأنه يمكن المرأة من مواجهة الممارسات الضارة ويضمن لها حياة آمنة، بالإضافة إلى أنه يسمح لها بتطوير مهاراتها الشخصية ويجعلها أكثر قدرة على النجاح والقيادة. حيث تبين ان عاما إضافيا في التعليم الابتدائي، يزيد من أجور الفتيات فيما بعد بنسبة 10-20% ويشجع الفتيات على عدم الزواج في وقت مبكر وان ينجبن اولادا اقل ويقلل من احتمالات تعرضهن للعنف (مجلس شيكاغو المعني بالشؤون العامة،2011) كما 'تزيد فرصة بقاء الطفل على قيد الحياة عند حصول امه على تعليم ثانوي' (الفاو وآخرون، ص.6). وتزيد حظوظ المرأة المتعلمة لان تكون في حالة صحية أفضل وأن تكتسب دخلا اعلى وأن تتمتع بقدرة أكبر على اتخاذ القرارات داخل اسرتها (الفاو واخرون،2010).

ولا يمكن انكار المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية في ميدان التعليم حيث جعلته مجانا واجباريا بدون تمييز بين الجنسين في ذلك بالإضافة إلى التعليم المنتظم، قامت بمحاربة الامية بفضل الاستراتيجية الوطنية لمحو الامية التي تم اعتمادها منذ سنة 2007 كإطار عام لمختلف التدابير التي اتخذت منذ الاستقلال عن طرق انشاء مراكز لمحو الامية خاصة في المناطق النائية. وكانت النساء أكثر حظا في ارتفاع مستوياتهن التعليمية إذ نشير أخر الاحصائيات إلى أن نسبة النساء من المستوى الجامعي أعلى منها عند الرجال حيث تشكل الفتيات في التعليم العالمي أكثر من نصف الطلاب. بالإضافة إلى أنهن يسجلن نسب نجاح أعلى في كل الاطوار التعليمية مقارنة بالذكور.

الجدول1: المستوى التعليمي للجزائريين(3سنوات فأكثر) حسب الجنس ومكان الاقامة

		بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
الحضر	ذكور	11.8	25.5	31.9	19.3	11.5
	اناث.	19.0	23.1	23.4	18.7	15.8
الريف	ذكور	19.1	28.5	30.1	13.2	6.1
	اناث	31.2	26.6	21.5	11.44	9.2

المصدر: حساب شخصي من قاعدة بيانات المسح العنقودي 2019

بالمقارنة أولا بين المنطقتين، تبقى نسبة الاميات في الريف أعلى منها في الحضر حيث حوالي ثلث الريفيات اميات مقابل حوالي الخمس عند الحضريات، وباستثناء الابتدائي، تتمتع الحضريات بنسب اعلى في باقي المستويات مقارنة بالريفيات. أما حسب الجنس نلاحظ فوارق كبيرة حيث ترتفع امية النساء وتنخفض مستوياتهن التعليمية مقارنة بالذكور باستثناء المرحلة الجامعية حيث لوحظ على المستوى الوطني ارتفاع نسبة الجامعيات بسبب ارتفاع نسبة نجاحهن وزيادة رسوب وتسرب الذكور.

وفضلا عن هذا، تبين أن 51% من الريفيات لم يكملن تعليمهن وأن 97% منهن توقفن قبل الوصول إلى المرحلة المتوسطة. وهذا مرده إلى تواجدهن في مناطق تفتقد لمدارس المراحل المتوالية أو بعد المسافة أو

ينتمين إلى اسر فقيرة لا يمكن أن توفر لهن متطلبات الدراسة بالإضافة على طبيعة المنطقة المحافظة التي لا تسمح للفتيات بالانتظام بالداخليات.

فبالنسبة للفتيات في العمر3-24 سنة قدرت نسبة المتمدرسات منهن سنة 2019 بـ 96.3% وهي نسبة كبيرة جدا تعني أن هناك تطورا ملحوظا في مكانة الفتاة الريفية التي أصبحت تلج المدارس أكثر بكثير من امهاتهن وجداتهن ولكن بقاء الظروف التي ذكرناها انفا قد تحول دون استمرار تمدرسهن خاصة أن 32.5% منهن تستفيد من اعانات مدرسية، 30.1% يستفدن من النقل المدرسي.

الجدول2: نسبة النساء الريفيات اللواتي لا يزاولن الدراسة أو لم يسبق لهن ذلك حسب العمر

العمر	5-3	14-6	24-15	39-25	49-40	50 فأكثر
%	73.1	2.1	4.0	17.1	37.1	76.2

المصدر: حساب شخصي من قاعدة بيانات النسح العنقودي 2019

وباستثناء الفئة الأولى حيث غالبا ما تفتقر المناطق الريفية للأقسام التحضيرية، نجد أن نسبة الريفيات اللواتي لم أو لا تزاولن دراستهن تنخفض بارتفاع السن وهي دليل على تحسن ظروف التعليم التي لم تكن متوفرة للأجيال السابقة.

ويلعب التعليم دورا كبيرا في تحسن الكثير من المؤشرات الدالة على التنمية كتراجع الزواج المبكر وخصوبة المراهقات ووفيات الرضع. وهي مؤشرات هامة تعكس مدى التقدم الحاصل في هذه المجالات. فعندما يتراجع الزواج المبكر يكون للنساء حظا أكبر في مزاولة تعليمهن وولوجهن للحياة العملية وتحصن صحتهن بسبب تراجع الخصوبة المبكرة.

جدول 3: أهم المؤشرات الديموغرافية حسب المستوى التعليمي للمرأة في الجزائر سنة 2019

المستوى التعليمي	استعمال موانع الحمل	متوسط عدد الأطفال	معدل الولادات عند المراهقات (19-15)	النساء اللواتي لديهن طفل قبل18 سنة	وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات
بدون مستوى	49.4	3.5	63.8	4.3	23
ابتدائي	53.4	2.9	54.9	5.2	26
متوسط	54.3	2.5	30.9	3.3	18
ثانوي	57.0	2.5	2.9	0.2	17
عالي	51.3	1.8	0.6	0	13

المصدر: المسح العنقودي 2019.

-الصحة

تتبنى الجزائر سياسة صحية شاملة لا تستثني أحدا، ففي إطار قانون الصحة رقم18-11 المؤرخ في جويلية 2018، نجد قسما كاملا وشاملا لحماية صحة الام والطفل والصحة الإنجابية والتنظيم العائلي. ورغم المجهودات المحققة في المجال الصحي متمثلة أساسا في تراجع وفيات الأمهات والتكفل بمختلف الامراض وتوفير خدمات الصحة الإنجابية، إلا أنه لا يتاح للنساء الريفيات فرص خدمات صحية أفضل بسبب نقص وبعد المؤسسات الصحية وانعدام الخدمات الضرورية والفرق الطبية المؤهلة لرعايتهن. ولا يكتمل تمكين المرأة الريفية اجتماعيا إلا بحصولها على صحة جيدة لتتمكن من تفعيل جهودها في التنمية. وأكثر ما تعاني منه المناطق الريفية هو افتقارها للمؤسسات الصحية خاصة المختصة والكوادر الطبية المؤهلة ولكن اثبتت الدولة حضورا قويا في رعاية الام ووليدها وتكاد الفجوة بين الحضر والريف في ذلك تتلاشى. فبغض النظر

عن وجود نسبة من الولادات من طرف قابلة تقليدية في الريف، فإن اغلب الحوامل الريفيات يخضعن للرعاية الصحية ما قبل الولادة التي تتم ايضا بأغلبية مطلقة في مؤسسات صحية بفضل تواجد المؤسسات الجوارية والعيادات الخاصة بالولادة.

الجدول4: الرعاية الصحية للام في الجزائر

	الرعاية اثناء الحمل	متوسط عدد الزيارات	الرعاية اثناء الولادة			
			في مؤسسة صحية	في المنزل	برعاية طاقم مؤهل	قابلة تقليدية أو أخر
حضر	97.6	5.2	98.9	0.1	99.2	0.8
ريف	95.8	4.7	98.2	1.8	98.4	1.6
	الرعاية اثناء الحمل	متوسط عدد الزيارات	الرعاية اثناء الولادة			
			في مؤسسة صحية	في المنزل	برعاية طاقم مؤهل	قابلة تقليدية أو أخر
حضر	97.6	5.2	98.9	0.1	99.2	0.8
ريف	95.8	4.7	98.2	1.8	98.4	1.6

المصدر: تقرير المسح العنقودي 2019. ص163-164.

-الزواج والانجاب:

شهدت الزواجية عموما تغيرات كبيرة في السنوات الماضية حي ارتفع سن الزواج ونسبة العزوبة في الاعمار الصغرى الأقل من 25 سنة وارتفعت العزوبة النهاية في العمر 50 سنة ولم يلاحظ اختلاف كبير بين الحضر والريف في أغلب المؤشرات الديموغرافية

الجدول5: بعض مؤشرات الزواجية والانجاب في الجزائر حسب مكان الإقامة

	% العازبات	متوسط سن الزواج	العزوبة النهائية	زواج القرابة	متوسط عدد الاطفال	معدل الولادة عند المراهقات (15-19 سنة)	استعمال موانع الحمل
حضر	45.3	27.3	6.5	17.9	2.6	9.0	53.2
ريف	40.7	27.0	2.3	23.9	3.2	17.5	54.2

المصدر: تقرير المسح العنقودي2019.ص 128-143.

ويمكن ملاحظة أن الفوارق تكاد تتلاشى بين الريف والحضر فيما يخص كلا من متوسط سن الزواج الأول، واستعمال موانع الحمل والعزوبة ولكن تظهر الفوارق جليا في المؤشرات الأخرى حيث تتزوج النساء الريفيات بأقربائهن وتنجبن أكثر وفي اعمار اقل مقارنة بالريفيات. فلازال الزواج ظاهرة عامة في الريف ولازالت الفتيات تتزوجن و تنجبن في اعمار اقل وهو ما جعل خصوبتهن وبالتالي متوسط عدد الأطفال لديهن أعلى.

الشكل1: معدلات الخصوبة حسب الاعمار في الجزائر حسب منطقة الإقامة سنة 2019 (بالالف)

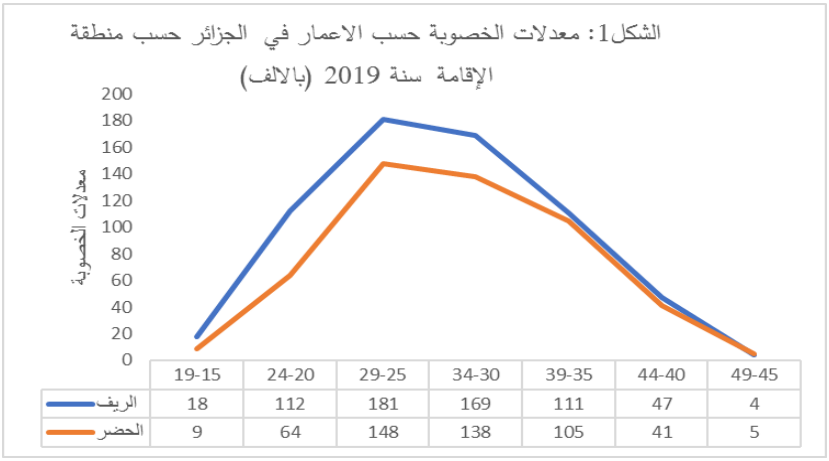

	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45
الريف	18	112	181	169	111	47	4
الحضر	9	64	148	138	105	41	5

المصدر: تقرير المسح العنقودي 2019.ص127.

إذ نلاحظ أن خصوبة الريفيات في الاعمار الأقل من 25 سنة تقدر بالضعف مقارنة بالحضريات وتبقى من حيث القيمة أعلى في بقية الاعمار. وغالبا ما يكون السبب هو توقف الفتاة عن الدراسة في سن مبكرة، كما لاحظنا سابقا، فتكون أكثر عرضة للزواج مبكرا بالإضافة إلى نظرة المجتمعات الريفية لزواج البنت وتكوين اسرة على أنه من الأوليات مقارنة مثلا بالتعليم.

وبالإضافة إلى هذا، تعاني نساء الريف من معوقات في مجالات أخرى تقف عقبة أمام تمكينها اجتماعيا وتحد من حصولها على فرص التعليم والصحة والوصول إلى المعلومات منها مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومواجهة العنف والممارسات النمطية التي تضعف قدرتها على تحقيق ذاتها وإبراز جهدها الحقيقي في التنمية.

فنحن نعيش حاليا عصر التكنولوجيا والمعلوماتية بحيث أصبح تقدم المجتمعات يقاس بقدرتها على التحكم في هذه التكنولوجيات لما تلعبه من دور كبير في التنمية. فوصول المرأة إلى هذه التكنولوجيا يعطيها فرصة أكبر للحصول على معلومات وافرة عن الخدمات والعروض والبرامج المتوفرة التي تخدمها اجتماعيا واقتصاديا ولكن لا تتوفر شبكة الانترنيت إلا لـ 9.5% للأسر الريفية سنة 2019، وهو ما جعل اغلب الريفيات لا يتحكمن في هذه التكنولوجيات فضلا عن صعف قدرتهن علة توفير وسائلها ولذلك نجد أن أغلب المعلومات يحصلن عليها من التلفزيون والاذاعات الجوارية المحلية التي تلعب دورا كبيرا عن طريق تخصيص برامج مكثفة للمرأة الريفية لترقيتها بتبني خطابا إعلاميا بعيدا عن الصورة النمطية السائدة.

أما في مجال محاربة العنف ضد النساء، ومنذ سنة 2007، تبنت الجزائر مجموعة من التدابير والبرامج لحماية المرأة من كل اشكال العنف من خلال قانون العقوبات التي أعطت الأولوية للعنف المنزلي وتقوم اللجنة الوطنية للوقاية ومكافحة العنف ضد المرأة التوعية والتكفل بالمعنفات وإعادة ادماجهن. ولكن تبقى الاحصائيات المتداولة شحيحة جدا بسبب ضعف التبليغ خاصة في المناطق الريفية.

فمثلا سجلت الدوائر الأمنية 5835 حالة عنف في العشرة اشهر الأولى من عام 2020 في زمن كوفيد-19 حيث قدرت الاعتداءات الجسدية بأكثر من 71%، تليها الاعتداءات اللفظية والنفسية 25% في حين صرحت الجمعيات بأرقام مضاعفة بسبب خوف المعنفات من تقديم شكوى رسمية للأمن (Ait-Zai,2020).

ولكن تقبل النساء الريفيات لعنف الزوج (جسديا ولفظيا) تبقى مرتفعة حيث صرحت حوالي 70 % منهن أنهن لا يرين مانعا لتعنيف الزوج لزوجته لفظيا وأكثر من 49 % لتعنيفه لها جسديا إذا ما كانت تستحق ذلك كأن تقل احترامها له أو لوالديه أو تخرج بدون إذنه ولعل ذلك راجع لتنشئتهن وجهلهن بخطورة ذلك أو ادراكهن أنه أفضل أسلوب للتهذيب. وهو يعني ان المرأة الريفية لاتزال تعتبر نفسها اقل قدرة على تحمل مسؤولياتها بسب العادات والتقاليد التي ترسخ ذلك.

2.4. التمكين الاقتصادي

إن الاستثمار في النساء الريفيات 'يولد تحسينات معتبرة في الإنتاجية والامن الغذائي، اذ تستفيد المجتمعات بأسرها اجتماعيا واقتصاديا عندما تتمتع النساء بالوصول إلى المياه والأراضي والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمنظمات القوية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،2011، ص.1) وتشير الإحصائيات الرسمية على أن المشاركة الاقتصادية للمرأة الريفية ضئيلة جدا ولكنها بالمقابل تمارس نشاطات مكثفة وشاقة في اسرتها ومحيطها. حيث تقضي النساء الريفيات وقتا أطولا في اعمال غير مأجورة ونشاطات تتوزع بين الاعمال المنزلية وتربية الأطفال ورعاية افراد اسرتها من جهة، ونشاطات خارج المنزل كجلب الماء والحطب ومساعدة الاسرة في النشاطات الزراعية والفلاحية وهو ما يستنفذ الكثير من وقتها وجهدها ويحد من حصولها على فرص عمل أفضل.

وفي التقرير الوطني لمنهاج بيجين لأهم المنجزات بين 2014-2019 وفي الجزء المخصص للمرأة الريفية تبين أن:

-205157 امرأة عاملة زراعية، و149830 امرأة على مشاريع فلاحية وتملك النساء 49830 مستثمرة و35442 شريكة مستثمر.

-تم استحداث جائزة وطنية لتشجيع المقاولاتية النسوية سنة 2016 حيث وجهت طبعة 2018 لأحسن المشاريع الفلاحية والمبادرات الرامية لتحقيق التنمية المستدامة تشجيعا لإسهامات المرأة الريفية.

-دعم وتكوين الفتيات في الوسط الريفي حيث بلغ تعداد الملتحقات بالدورات التدريبية الخاصة بالحفاظ على الصناعات والحرف التقليدية المحلية وغيرها 6636 امرأة ريفية سنة 2018.

وبالعودة إلى النشاطات الاقتصادية للمرأة الريفية مفصلة نستعرض أهم نتائج مسح الشغل للأسر المعيشية لسنة 2014 والذي بين أن حوالي 56% من الريفيات ينشطن ضمن الخدمات فير الموجهة للتسويق وأن حوالي39% منهن أجيرات مؤقتا وحوالي 31% يعملن لحسابهن الخاص.

وبالنظر إلى المعطيات المتوفرة من مسح 2019، نجد أن أكثر من 78% من النساء الريفيات في العمر 15 سنة فأكثر لا يعملن مقابل فقط 6.4% عاملات. والواقع أن هذه الاحصائيات تخص العاملات المسجلات رسميا في القطاع العام والخاص بدون احتساب اللواتي يعملن في القطاع غير الرسمي.

الجدول6 : توزيع النساء الريفيات (15 سنة فأكثر) حسب الحالة الفردية

الحالة الفردية	عاملة	تدرس	تبحث عن عمل	متقاعدة	لا تعمل
%	6.4	11.8	1.9	1.3	78.6

المصدر: حساب شخصي من قاعدة بيانات المسح العنقودي 2019.

وعادة تمارس المرأة الريفية صناعات تقليدية موجهة للاستهلاك الاسري أو للتسويق الذي يساهم في زيادة مداخيل اسرتها وبعض الأحيان تكون المداخيل الوحيدة. أو تقوم بأعمال زراعية غالبا ما تكون عملا عائليا غير مأجور. ومعظم الاعمال التي تمارسها الريفيات تشمل الزراعة وتربية الحيوانات والرعي، والنسيج والفخار والجلود وغيرها، وهي نشاطات على الرغم من أهميتها لا تحتسب. فعلى الطرقات الكبرى وعلى أطراف القرى يصادف المارون منتوجات تقليدية تباع منها الغذائية كالألبان والبيض والخبز والعجائن والمخبوزات التقليدية، والاستعمالية المصنوعة من الحلفاء أو بعض النباتات الخاصة والبلاستيك كالأطباق والقبعات والقفف وغيرها أو منتوجات زراعية كالخضر والفواكه والاعشاب الطبية تتم زراعتها أو جمعها من الحقول والجبال حيث تتميز كل منطقة ريفية بمنتوجها الخاص.

وغالبا ما تمارس النساء الريفيات هذه النشاطات للمساهمة في مداخيل اسرتها بشكل غير رسمي خاصة أن أكثر ما يميز الريف هو الفقر وقلة الموارد، حيث قدرت النساء الريفيات من اللواتي ينتمين إلى اسر فقيرة جدا أو فقيرة بـ68.1% وهي نسبة لا تختلف عن تلك التي تسجلها التقارير العالمية التي تشير إلى تمركز الفقر في المناطق الريفية وبالأخص لدى الاناث مما أدى إلى استفحال ظاهرة تأنيث الفقر.

الجدول 7: توزيع الاسر المعيشية الريفية حسب مؤشر الرفاهية الاقتصادية

المؤشر	الأكثر فقرا	الفقيرة	المتوسطة	الغنية	الغنية جدا
%	40.3	27.8	17.0	10.4	4.5

المصدر: المسح العنقودي 2019.

ويظل الفقر خاصة المتعدد الابعاد العائق الأكبر أمام تمكين المرأة الريفية حيث يحرمها من التعليم والرعاية الصحية ويزيد من تقبلها الممارسات غير اللائقة كالعنف والاستغلال والحرمان من حقوقها. ويعود فقر النساء الريفيات إلى مجموعة من العوامل كاستمرار حلقة الفقر داخل اسرتها بسبب ضعف المداخيل أو الصدمات الخارجية التي تؤثر على مداخيل اسرتها كما هو الحال بالنسبة لجائحة كوفيد-19 التي تسببت في أول ارتفاع لمعدلات الفقر في العالم وأسوء ركود اقتصادي توقع من خلاله انخفاض الدخل الفردي بنسبة4.2بالمائة وفقدان ملايين فرص العمل وكانت النساء من الأكثر الفئات تأثرا بالجائحة بحسب اخر تقرير للتنمية المستدامة(2020).بالإضافة إلى أن غياب العدالة الاجتماعية وضعف التنمية في المناطق الريفية والأعراف والنظرة النمطية القائمة على النوع كلها عوامل تزيد من حجة فقر الريفيات وتفاقم مشكلاتهن الاجتماعية والاقتصادية.

ورغم أن نسبة كبيرة جدا من الاسر الريفية على دراسة بمختلف برامج الإعانات إلا أن قلة منها استفادت من هذه البرامج

الجدول8 : نسبة الاسر المعيشية الريفية حسب استفادتها من مختلف برامج الإعانات

البرنامج	المنحة الجزافية للتضامن	منحة المعاق	مساعدة الأطفال المتمدرسين	منحة التمدرس	برنامج الزكاة	برامج خارجية
%	7.2	3.5	29.8	27.8	1.1	8.5
% الاسر الفقيرة	80	79.3	71.3	74.4	73.9	69.4

المصدر: المسح العنقودي 2019.

' المنحة الجزافية للتضامن عبارة عن اعانة مباشرة مخصصة للفئات السكانية العاجزة عن العمل والتي لا تستطيع الاستفادة من فرص مولدة للمداخيل المنبثقة عن الانعاش الاقتصادي وأجهزة ترقية الشغل' (وزارة التضامن والاسرة وقضايا المرأة) ولا يحصل عليها إلا بشروط محددة و تشمل ارباب الاسر غير العاملين من كبار السن والنساء وغير القادرين على العمل ، أما منحة المعاق فهي موجهة لكل شخص لديه إعاقة، وبالنسبة للمساعدات الموجهة للأطفال المتمدرسين فتتمثل أساسا في الكتب والأدوات المدرسية والنظارات الطبية والنقل والاطعام المدرسي لأطفال العائلات المعوزة . والملاحظ أن غالبية الاسر التي استفادت من هذه البرامج والمنح هي اسر فقيرة ولكن تبقى نسبة الاستفادة الكلية ضعيفة بالنظر إلى ارتفاع عدد الاسر الفقيرة وهذه راجع إلى أن عددا كبيرا منها لا يعرف بوجود هذه المنح أو يلقى عراقيل إدارية للحصول عليها.

وتحمل الاسر المعيشية الريفية الفقيرة خصائص معينة من حيث الحجم والبنية، فنجد مثلا أن حوالي 13% منها تتكون من عائلتين فأكثر بحجم متوسط يفوق 5 افراد في الاسرة الواحدة على اعتبار أن حوالي 87% منها

اسر نووية وهو بالتالي حجم معتبر إذا ما قارناه بالوضع الاقتصادي لهذه الاسر. كما أن نسبة معتبرة من هذه الاسر تكون المرأة هي ربة الاسرة (3 %) حيث 92.5% منهن ارملات أو مطلقات، و8.1% فقط منهن عاملات. وعادة تعاني النساء المعيلات من العبء الاقتصادي لرعاية اسرهن و' تعاني ربات الأسر المعيشية من أضرار اجتماعية واقتصادية. كما تضع الوصمة الاجتماعية والتمييز الجنساني المرأة في مناصب ضعيفة. وبهذا، يؤدي الافتقار إلى الفرص الاقتصادية ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية إلى الفقر. ومن الأرجح أن تكون هذه الأسر أكثر فقرا بثلاث مرات مقارنة مع الأسر التي يعيلها الذكور(منظمة التعاون الإسلامي،2018،ص.89). خاصة انهن أكثر عرضة للتهميش والاستغلال.

بالإضافة إلى أن الاسر الريفية تفتقر لضروريات العيش الكريم حيث أن 63% منها تفتقد إلى مصدر مباشر للمياه الصالحة للشرب وتضطر لتنقل لجلبه من ابار أو حنفيات عامة أو عيون طبيعية، في حين حوالي 37% منها تفتقر للصرف الصحي.

ورغم كل هذا، تتمتع المرأة الريفية بمعارف اكتسبتها من ظروف بيئتها الصعبة وبسبب تحملها لمسؤوليات كبيرة وكاملة ومن بين هذه المعارف حسن التدبير والتخزين التي تسمح بالحفاظ على أمن اسرتها خاصة الامن الغذائي. فضلا عن قدرتها على التحمل وتمتعها بقدرة وكفاءة عاليتين في مواجهة التقلبات المناخية وقدرتها أيضا على الحفاظ على البيئة بسبب خبراتها في التعامل مع الثروة النباتية والحيوانية ودرايتها بذلك.

'وهناك عدد من الحواجز المؤسسية والاجتماعية-الاقتصادية والثقافية التي تقلل من فرص حصول المرأة على الخدمات المالية وقدرتها على التنقل واستخدام وسائل النقل' (الأمم المتحدة،2012، ص.13) بالإضافة إلى المعوقات التي تبنى على النوع الاجتماعي بسبب الثقافة السائدة في الريف والتي تعتبر المرأة الريفية غير كفؤ لاتخاذ القرارات وتحمل مسؤوليات غير المسؤوليات الاسرية اين تأخذ على عاتقها واجبات اسرية كثيرة وتعتمد على دخل الرجل. وفي هذا، اشارت رئيسة خلية دعم المرأة الريفية بغرفة الفلاحة ' أن حلم الخروج من المنزل وتلقي تكوين يكلل بشهادة معتمدة تساعد المرأة الريفية المنتجة على الحصول على دعم لتجسيد مشروعها هو أمر مرفوض بالنسبة للكثير من العائلات المحافظة...وحتى اللواتي يسمح لهن بذلك يكن مصحوبات بأحد من ذكور العائلة للتأكد من وجود محيط محترم للتكوين (وكالة الانباء الجزائرية،2019).

'إن العوامل الأساسية التي تعيق تمكين المرأة اقتصاديا هي عوامل هيكلية متجذرة بعمق. وهي تشمل السياق العالمي للإنتاج الزراعي وتجارة المنتجات الزراعية والاتجاهات الديموغرافية العالمية الناشئة، وزيادة التنافس على الموارد الطبيعية، والسياسات الوطنية للتنمية الزراعية والريفية' (الأمم المتحدة،2012، ص.7).

الخاتمة

لا يمكن انكار المجهودات التي تبذلها الدولة الجزائرية في تنمية المرأة والريفية للنهوض بها واعتبارها عنصرا فاعلا في التنمية. فرغم تحسن الكثير من المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية والمتمثلة أساسا في تراجع الزواج المبكر وخصوبة المراهقات، وارتفاع الرعاية والحصول على الخدمات الصحية إلا أن وضعيتها الاقتصادية لا ترقى إلى قدرتها الحقيقية بسبب ضعف مشاركتها الاقتصادية بسبب جملة من العوائق. حيث تعد الخدمات المالية كالائتمان والتامين والادخار وتحويل الأموال من أهم الفرص التي تسمح للريفيات من الحصول على الموارد المالية التي تمكنها اقتصاديا، فمن خلال هذه الموارد تتمكن المرأة من الحصول على الخدمات الأساسية وتحسن من تكوينها وبالتالي تحصل على فرص عمل ودخل أفضل.

إن تمكين المرأة الريفية من اجل تنمية ريفية ناجحة لا يعني فقط توفير متطلبات تمكينها واعطائها الفرص والإمكانات التي تساعد على ذلك لتحسين وضعها، ولكن أيضا تزويدها بالوسائل والطرق التي تجعلها أكثر مسؤولية كفاعل في هذه التنمية.

قائمة المراجع

الإذاعة الجزائرية، 19 سبتنبر2020. www.radioalgerie.dz

الأمم المتحدة، 'بناء قدرة المرأة الريفية على الصمود في اعقاب جائحة كوفيد-19'. https://www.un.org/ar/observances/rural-women-day

الأمم المتحدة. لجنة وضع المرأة. (2012). تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة. الدورة56. 27 فبراير-9 مارس 2012. ص10.

بلحاج، مليكة. (2011). مساهم المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي. دراسة ميدانية بريف تلمسان. رسالة ماجستير انثروبولوجيا التنمية. جامعة تلمسان.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. (2019). التقرير الوطني لتنفيذ منهاج بكين بع 25 سنة. بكين+25. ماي.

تمار، توفيق، وطالبي، رياض. (2011). التنمية الريفية المستديمة وواقع المرأة الريفية. دراسة حالة البلديات الريفية لولاية المسيلة. مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. ط2. نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الاداء البيئي. جامعة ورقلة. الجزائر.22/23/ نوفمبر2011

التلفزيون الجزائري.15-10-2020. http://www.entv.dz

السويدي، محمد. (1985). مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لاهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ص89

ستهم، الحافظ.(1981). ترجمة القنواتي مروان، التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.(2011)، النساء والتنمية الريفية. تمكين السكان الريفيين والفقراء من التغلب على الفقر. جوان، ص1.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير التنمية الريفية لعام 2016. (2016): تعزيز التحول الريفي الشمولي، روما، ص17

الفاو، ايفاد وآخرون (2010). الامرأة الريفية الأهداف الإنمائية الالفية. صحيفة وقائع. ص6.
http://www.fao.org/docrep/015/an479a/an479a.pdf

قباري، محمد إسماعيل. (1985) ، علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية. منشاة المعارف. الاسكندرية. مصر. 1985.ص168.

اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا)، الشراكة في الاسرة العربية، نيويورك.2001 .ص10

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدراسة القومية الشاملة حول زيادة مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة والمشاريع الإنتاجية والتنموية في الوطن العربي، الخرطوم، 1999

مجلس شيكاغو المعني بالشؤون العامة، الفتيات تنمو، قوة حيوية في الاقتصاديات الريفية، 2011.

منظمة الأغذية للزراعة. (2013). لماذا تعتبر قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية محور عمل منظمة الأغذية والزراعة؟ http://www.fao.org/gender/background/ar/

منظمة التعاون الإسلامي. (2018). تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول المرأة والتنمية 2018. تقرير ريادة المرأة للأعمال من أجل تحقيق التنمية. مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية . www.sesric.org

وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة، بعض المعطيات الخاصة بإنجازات الجزائر في مجال تمكين المرأة. اكتوبر 2017.

وكالة الانباء الجزائرية، المرأة الريفية المنتجة بالبليدة...طموح تكبحه البيئة المحافظة، 2019/10/16 https://www.aps.dz/ar/societe/77974-2019-10-16-14-49-42

Ait-Zai ,Nadia. (2020). Prise en charge des femmes et des filles victimes de violence basée sur le genre durant la pandémie covid-19. https://www.ciddef-dz.com

Centre National d'études et d'Analyses pour la population et le développement. Femme rurale et developpement.la revue de CENEAP. Analyse et prospective. N°23.2001

Ministère de la sante et de la Réforme Hospitalière, UNFPA et UNICEF. (2020) : Enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS) 2019.Rapport final des résultats. Décembre.

Zitoune ,Baya. (2011). Le rôle de mouvement associatif dans la promotion de la femme rurale et celui de la femme rurale dans le développement in : Livre de conclusion du premier forum sur la femme rurale en Algérie et du Congres Femme Rurale au Maghreb. CERH. Mars.